الأنباء
السبت 1 ديسمبر 2012

وزير الإعلام تمنى أن يمارس ما يزيد على 400 ألف مواطن ومواطنة حقهم في التصويت وعبّر عن أسفه لمقاطعة البعض

العبدالله: الصوت الواحد يضمن للشعب تمثيلاً عادلاً في البرلمان

قال وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ان الكويت تعيش أسبوعا تاريخيا متمثلا في الأحداث التي تشهدها في مجالات شتى.

واضاف الشيخ محمد العبدالله في تصريح صحافي ان المواطنين سيتوجهون الى صناديق الاقتراع اليوم لانتخاب 50 نائبا وممارسة حقهم الديموقراطي الذي يتمتعون به منذ 50 عاما بموجب الدستور.

وذكر ان هذا الأسبوع شهد زيارة رسمية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الى المملكة المتحدة، حيث استقبلت سموه جلالة ملكة المملكة المتحدة اليزابيث الثانية والتقى خلال الزيارة عددا من أفراد العائلة المالكة البريطانية ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون.

وزير الإعلام الشيخ محمد العبدالله

وقال ان الانتخابات التي تنظم اليوم هي الانتخابات الـ 15 التي يعبر المواطنون فيها عن آرائهم انتخابا لممثليهم، مضيفا انها فرصة لإضافة آرائهم الى مجموعة من الآراء التي تهدف الى دفع مسيرة التقدم في الكويت.

وأعرب عن أسفه الشديد لوجود من دعوا الى مقاطعة الانتخابات وعن أمله في ان يمارس ما يزيد على 400 ألف من الكويتيين ممن لديهم الحق بالإدلاء بأصواتهم حقهم الديموقراطي في اختيار مرشحهم الأفضل.

وأفاد بأن العديد من الدول لا توفر لمواطنيها هذا المتنفس للتعبير الديموقراطي فيما اعتاد من يعيش في المجتمعات الديموقراطية كمجتمعنا امتلاك هذا الحق في المشاركة في الانتخابات، معتبرا ان هذه الحرية وأهميتها تحتاج لتقدير قيمتها الحقيقية. وقال العبدالله ان هذه الحقوق يجب ان يستفاد منها في كل فرصة، مبينا ان الصوت الواحد في الانتخابات يعبر عن نفسه من خلال صناديق الاقتراع باعتباره واحدا من أعظم مظاهر الحرية الحديثة التي عرفها الإنسان المعاصر. وأضاف انه للمرة الأولى بتاريخ الكويت سيعتمد «الصوت الواحد للناخب الواحد» في هذه الانتخابات، موضحا انه مع وجود المنتقدين لها إلا ان هذا النهج سيضمن العدالة في تمثيل الشعب في برلمانه وسيضع الكويت في مصاف الديموقراطيات الاخرى في جميع أنحاء العالم.

وقال انه حينما قامت الكويت وبفخر بمنح حق التصويت والانتخاب للمرأة الكويتية وجدت منتقدين ايضا يدعون بانها خطوة ستقوض الديموقراطية، موضحا ان التاريخ أثبت خطأ هذه الانتقادات وان التغيير الجديد سيثبت مصداقيته من خلال نوعية البرلمان الذي سينتخب من خلاله.

وذكر «ان القانون الجديد للتصويت يعد معلما مهما في تاريخنا الديموقراطي الراسخ وليس لدي أدنى شك في ان هذا التغيير في الطريقة التي ينتخب بها الكويتيون ممثليهم سيلعب دورا ايجابيا في المسيرة السياسية لبلادنا».

واضاف وزير الإعلام ان هذه الانتخابات ستخضع كسابقاتها لرقابة حثيثة من الداخل والخارج مما يضيف الى مصداقية الحكومة ما يثبت ان الكويت ديموقراطية في المبدأ والتطبيق والممارسة.

ورحب بالمراقبين الدوليين الذين سيراقبون نزاهة وعدالة العملية الانتخابية.

وزير الإعلام: الخاسر الأكبر في انتخابات مجلس الأمة هم المقاطعون

قال وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ان الخاسر الأكبر في انتخابات مجلس الأمة التي ستجرى اليوم هم المقاطعون الذين تنازلوا تلقائيا عن حقهم في المشاركة ما يجعلهم يتحملون تبعات عملية المقاطعة.

وأضاف الشيخ محمد المبارك في تصريح لوكالة الأنباء الاردنية (بترا) أمس ان المقاطعة وبحسب القانون حق مشروع كما ان المشاركة حق أصيل مذكرا بأن شعوبا كثيرة تقاتل من اجل هذا الحق الذي كرسه دستور الكويت، ووصف الشيخ محمد أجواء الانتخابات بأنها ايجابية، معربا عن أمله في ان تسير عملية الاقتراع بيسر. وقال ان العملية تستدعي تضافر جهود عدة جهات وهذه الجهات قامت بدورها على أكمل وجه بالاستعداد لعملية الاقتراع على مقاعد مجلس الأمة الكويتي الجديد.

وردا على سؤال حول العلاقة الكويتية ـ الأردنية خاصة اثر الدعم الذي تلقته المملكة الأردنية من الكويت ضمن المنحة الخليجية وأثره في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في الأردن قال وزير الإعلام ان استقرار الأردن وازدهاره مهم لاستقرار وازدهار الوطن العربي. وأضاف ان هذه الرؤية «تجعلنا مهتمين باستمرارية المنحة الخليجية للأردن كارتكاز للاستقرار في الوطن العربي»، مؤكدا اهتمام وحرص الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي العربية على ازدهار الشعب الأردني. من جانب متصل قالت «بترا» انه ولدى لقائه الوفد الصحافي الأردني المتابع لعملية انتخابات مجلس الأمة قال وكيل وزارة الإعلام الكويتية الشيخ سلمان الحمود ان المجتمع الكويتي يحتاج الى تنمية وتطوير أداء مؤسسات الدولة إلا أن الوضع السياسي أعاق المسار.

أكاديميون: الاختلاف في وجهات النظر حول المشاركة في الانتخابات أمر إيجابي وصحي

اعتبر عدد من اساتذة العلوم السياسية في جامعة الكويت الاختلاف في وجهات النظر حول المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر عقدها اليوم امرا ايجابيا وصحيا ويكرس حرية الرأي والتعبير التي تعيشها البلاد. واشاد هؤلاء الاكاديميون في ندوة عن الانتخابات البرلمانية المقبلة والمشهد السياسي في الكويت نظمها المركز الاعلامي الخاص بتغطية الانتخابات البرلمانية في وزارة الاعلام بالديموقراطية التي تشهدها الكويت منذ عدة عقود داعين الى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.

من جهته، قال رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت د.عبدالله الشايجي ان لدى الكويت ديموقراطية متجذرة وتجربة عريقة في المشاركة والشرعية الدستورية وشرعية النظام الحاكم.

واضاف ان الكويت قد تكون الدولة العربية الوحيدة التي لها هذه التجربة العريقة والمهمة والتي تعتبر مثالا لدول المنطقة في المشاركة السياسية والمسؤولية والمحاسبة. وعن مقارنة بعض وسائل الاعلام ما يحصل من حراك سياسي في الكويت مع ما يسمى بالربيع العربي اوضح ان ما يكتب من معلومات في بعض وسائل الاعلام والاجنبية «غير دقيق» مشيرا الى اختلاف الوضع في الكويت مقارنة بهذه الدول «لان الدستور الكويتي كتب منذ عام 1962 في حين ان بعض دول الربيع العربي مازالت في طور كتابة دساتيرها».

من جهته قال استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د.عبدالله الغانم ان الوضع السياسي القائم ليس وليد اللحظة وانما جاء نتيجة تراكمات سياسية خلال سنوات ماضية بدأت عام 2006 وتزايدت بمرور الزمن.

واضاف ان ظاهرة المشاركة في الانتخاب البرلمانية او مقاطعتها متاحة للجميع ومشروعة على مستوى العالم مشددا على ضرورة التوافق على حق المواطن في ابداء وجهة نظره وان يترك للمواطن حق اتخاذ القرار الذي يتناسب مع قناعاته دون فرض الرأي او تخوين الطرف الاخر.

وعن الخلاف الحالي حول تفسير مرسوم الضرورة ذكر ان الدستور اوضح ان تقدير مرسوم الضرورة من صلاحيات صاحب السمو الامير، مضيفا ان الاختلاف الحالي يجب ان يكون «وفق المنهجية الدستورية او بالرجوع الى مجلس الامة المقبل ليفصل في هذا الموضوع».

من جانبها قالت استاذة العلوم السياسية د.هيلة المكيمي ان للديموقراطية الكويتية خصوصية تختلف عن باقي النماذج في مختلف الانظمة مضيفة ان الكويت بلد فاعل تتلاقح فيه الافكار وان الكويتيين يعتزون بنموذج بلادهم الديموقراطي وبخصوصيته.

وذكرت ان الكويت كبلد دستوري ومؤسسي منذ الاستقلال وحتى الان تعتبر مقارنة بدول اخرى ذات تجربة شابة وتحتاج الى مزيد من النضج والوقت لتتسم بالاستقرار السياسي مستذكرة بعض الامور التي انجزتها الكويت ومنها اعطاء المرأة حقوقها السياسية في عام 2005 واقرارها من قبل مجلس الامة والتوسع بعد ذلك في الاعلام والصحافة وتشريع قوانين المرئي والمسموع.

422569 مواطناً ومواطنة يحق لهم التصويت في الانتخابات اليوم

تظهر سجلات وزارة الداخلية ان هناك 422569 مواطنا ومواطنة يحق لهم التصويت في الدوائر الانتخابية الخمس لاختيار 50 عضوا يمثلونهم في مجلس الامة بفصله التشريعي الـ 14 (ديسمبر 2012) وفق نظام الصوت الواحد لكل ناخب.

وارتفع اجمالي عدد الناخبين في الدوائر الخمس بمقدار 22273 ناخبا وناخبة بنسبة 5,27٪ عن اجمالي الناخبين في انتخابات مجلس فبراير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية بواقع 11758 من الذكور و10515 من الاناث.

ويتوزع اجمالي ناخبي الدوائر الخمس بواقع 196754 من الرجال نسبتهم 46,56٪ و225815 من النساء بنسبة 53,43٪.

وحظيت الدائرة الخامسة بأكبر عدد من الناخبين والناخبات بواقع 118461 (57941 من الذكور و60520 من الاناث) بنسبة 28,03٪ من اجمالي عدد الناخبين والناخبات في الكويت.

وتأتي بعدها الدائرة الرابعة بـ 108395 ناخبا وناخبة (48525 من الذكور و59870 من الاناث) بنسبة 25,65٪ من اجمالي الناخبين والناخبات في الكويت ثم الدائرة الاولى بـ74876 ناخبا وناخبة (34783 من الذكور و40093 من الاناث) بنسبة 17,71٪.

وبعد ذلك تأتي الدائرة الثالثة بـ 73065 ناخبا وناخبة (33002 من الذكور و40063 من الاناث) بنسبة 17,29٪ تبعتها الدائرة الثانية بواقع 47772 ناخبا وناخبة (22503 من الذكور و25269 من الاناث) بنسبة 11,30٪.

وكان اجمالي عدد الناخبين والناخبات لمجلس فبراير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية 400296 مواطنا ومواطنة بواقع 184996 من الذكور بنسبة 46,21٪ و215300 من النساء بنسبة 53,78٪.

وحظيت الدائرة الخامسة بأكبر عدد من الناخبين والناخبات بواقع 113407 (54797 من الذكور و58610 من الاناث) بنسبة 28,33٪ من اجمالي عدد الناخبين والناخبات في الكويت.

وحلت بعدها الدائرة الرابعة بـ 103280 ناخبا وناخبة (45767 من الذكور و57513 من الاناث) بنسبة 25,80٪ من اجمالي الناخبين والناخبات ثم الدائرة الاولى بـ71146 ناخبا وناخبة (32796 من الذكور و38350 من الاناث) بنسبة 17,77٪.

وجاء بعدها الدائرة الثالثة بـ 67063 ناخبا وناخبة (30240 من الذكور و36823 من الاناث) بنسبة 16,75٪ في حين حلت الدائرة الثانية في المركز الأخير بواقع 45400 ناخب وناخبة (21396 من الذكور و24004 من الاناث) بنسبة 11,34٪.

وكان اجمالي عدد الناخبين والناخبات لانتخابات مجلس الامة 2009 في الدوائر الانتخابية الخمس 384790 ناخبا وناخبة بواقع 175679 من الرجال و209111 من النساء.

وحظيت الدائرة الخامسة باكبر عدد من الناخبين والناخبات بواقع 109716 ناخبا وناخبة (52380 من الذكور و57336 من الاناث) بنسبة 28,51٪ من اجمالي الناخبين والناخبات وحلت بعدها الدائرة الرابعة بـ99882 ناخبا وناخبة (43552 من الذكور و56330 من الاناث) بنسبة 25,95٪.

وجاءت ثالثا الدائرة الاولى بـ69132 ناخبا وناخبة (31613 من الذكور و37519 من الاناث) بنسبة 17,96٪ من اجمالي عدد الناخبين والناخبات وحلت بعدها الدائرة الثالثة 62587 ناخبا وناخبة (27754 من الذكور و34833 من الاناث) بنسبة 16,26٪ ثم الدائرة الثانية بواقع 43473 ناخبا وناخبة (20380 من الذكور و23093 من الاناث) بنسبة 11,29٪.

إجمالي الناخبات يبلغ 53,43٪

انتخابات اليوم.. الخامسة في تاريخ الكويت البرلماني التي تشارك فيها المرأة

يتوجه الناخبون والناخبات الكويتيون اليوم الى صناديق الاقتراع لانتخاب 50 عضوا لمجلس الأمة في فصله التشريعي الـ 14 وفقاً لنظام الصوت الواحد بعد صدور المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 2012 القاضي بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 المعمول به حتى مجلس فبراير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية.

وتعتبر انتخابات اليوم الخامسة في تاريخ الكويت البرلماني التي تشارك فيها المرأة الكويتية ترشحا وانتخابا، حيث بلغ عدد المرشحات في هذه الانتخابات 14 مرشحة.

وكان صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد قد أصدر في 30 أكتوبر الماضي مرسوما برقم 258 لسنة 2012 يقضي بدعوة الناخبين لانتخاب اعضاء مجلس الأمة في الاول من ديسمبر بعد صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس الأمة السابق.

يذكر ان إجمالي الناخبين الذكور يبلغ 196754 بنسبة 46,56٪ من مجموع أعداد الناخبين في الدوائر الخمس في حين يبلغ إجمالي الناخبات 225815 بنسبة 53,43٪.

ويعد عام 1963 الذي تم فيه انتخاب اول مجلس امة للبلاد هو العام الذي بدأت معه الكويت تخطو خطواتها الدستورية الاولى نحو النهج الديموقراطي لتأخذ بهذا المبدأ في نظامها السياسي.

وجاءت انتخابات الفصل التشريعي الاول في 23 يناير 1963 تنفيذاً لاحكام الدستور الصادر في 11 نوفمبر 1962 وتنافس على مقاعد البرلمان الـ 50 في ذلك الوقت 205 مرشحين في حين بلغ عدد الناخبين 16889 ناخبا موزعين على 10 دوائر انتخابية.

واستمرت الانتخابات حتى الفصل التشريعي الرابع على نظام الدوائر الانتخابية العشر.

وفي 16 ديسمبر 1980 صدر مرسوم أميري بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، حيث قسمت الكويت الى 25 دائرة انتخابية وتم على أساسها انتخابات الفصول التشريعية من الخامس حتى الحادي عشر.

ويتألف مجلس الأمة من 50 عضوا وفقا للمادة 80 من الدستور والمادة الاولى من اللائحة الداخلية للمجلس الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963 وينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقا لقانون الانتخاب.

ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة اعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم ولا يزيد عدد الوزراء على 16 وزيرا جميعا على ثلث عدد اعضاء مجلس الامة.

ووفقا للمادة 83 من الدستور والمادة الثالثة من اللائحة الداخلية فإن مدة مجلس الأمة 4 سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له ويجري التجديد خلال الـ 60 يوما السابقة على نهاية تلك المدة مع مراعاة حكم المادة 107 من الدستور.

وتختص السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الأمة بالتشريع والرقابة على تنفيذ السلطة التنفيذية للقوانين ولا يصدر قانون إلا اذا اقره مجلس الأمة وصدق عليه صاحب السمو الأمير.

وتتمحور اختصاصات السلطة التشريعية في 3 قضايا رئيسية الاولى الشؤون التشريعية وتشمل مشروعات القوانين والمراسيم بقوانين والمعاهدات والثانية هي الشؤون السياسية وتشمل القرارات والرغبات وتوجيه الأسئلة والاستجوابات لرئيس مجلس الوزراء والى الوزراء، اضافة الى طلبات المناقشة او التحقيق وتلقي ومعالجة العرائض والشكاوى التي يبعث بها المواطنون الى المجلس.

والقضية الثالثة هي الشؤون المالية وتشمل المناقشة والتصديق على الميزانيات العامة وحساباتها الختامية السنوية وإقرار ميزانية المجلس.

ويحق لصاحب السمو الأمير ان يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل على ألا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة اخرى، وإذا حل وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل.

ووفقا للمادة 31 من قانون الانتخاب رقم 35 لسنة 1962 فإن عملية الانتخاب تدوم من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة الثامنة مساء فيما يعلن رئيس اللجنة حسب المادة 35 ختام عملية الانتخاب في تمام الساعة الثامنة مساء وإذا حضر جميع الناخبين قبل هذا الموعد أعلن رئيس اللجنة ختام العملية بعد إبداء رأي الناخب الأخير.

وتستمر عملية الانتخاب بعد الساعة الثامنة، إذ تبين وجود ناخبين في مكان الانتخاب لم يدلوا بأصواتهم ويقتصر التصويت في هذه الحالة على هؤلاء الناخبين دون غيرهم وبعد إعلان ختام عملية الانتخاب تأخذ اللجنة في فرز الأصوات تمهيدا لإعلان النتائج الرسمية.

وهناك أركان أساسية في اللجنة الانتخابية خاصة بالنساء وهي مندوبة وزارة الداخلية ومندوبات المرشحين والمرشحات ويعتبرن ركنا في اللجان وللقاضي الحق في ان يفوض ايا منهن للتأكد من هوية اي امرأة.

وفي سبيل تسهيل سير العملية الانتخابية أجازت المادة 48 من قانون الانتخاب لرئيس لجنة الانتخاب أن يحرر محضرا بالجرائم التي تقع داخل قاعة الانتخاب او يشرع في ارتكابها او الجرائم التي نمى الى علمه وقوعها خارج القاعة ويأمر بالقبض على المتهم وتسليمه الى رجال الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية، كما يحيل رئيس اللجنة المحضر المشار إليه الى النائب العام فور انتهاء عمل اللجنة.

وكانت اللجنة الوطنية العليا للانتخابات أصدرت قرارا في 31 أكتوبر 2012 حددت فيه تقسيم لجان انتخاب اعضاء مجلس الأمة وضمت 666 لجنة ما بين أصلية وفرعية موزعة على 100 مدرسة للدوائر الخمس.

وجاء في القرار ان مجموع اللجان في الدائرة الانتخابية الاولى 112 لجنة مقسمة الى 55 للرجال و57 للنساء موزعة على 16 مدرسة و78 لجنة في الدائرة الانتخابية الثانية 41 لجنة للنساء و37 للرجال موزعة على 16 مدرسة.

وتضم الدائرة الانتخابية الثالثة 118 لجنة بواقع 64 لجنة للنساء و54 للرجال موزعة على 20 مدرسة إضافة الى 171 لجنة في الدائرة الانتخابية الرابعة موزعة على 22 مدرسة بواقع 90 لجنة للنساء و81 للرجال في حين تضم الدائرة الانتخابية الخامسة 187 لجنة موزعة على 26 مدرسة بواقع 89 لجنة للرجال و98 للإناث.

وزارة العدل

إعلان عن بيع العقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقارات الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/١٢/٢٠م - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١١/١٠٥ بيوع/٣.

المرفوعة من: ورثة المرحوم / حسين فهد العمر

١- نذيرة عبدالمجيد اونيان ٢- نبيل حسين فهد العمر ٣- عبدالله حسين فهد العمر
٤- ناصر حسين فهد العمر ٥- جمال حسين فهد العمر ٦- الهام حسين فهد العمر
٧- غنيمة حسين فهد العمر ٨- سعاد حسين فهد العمر

ضد: ١- فيصل حسين العمر ٢- علي حسين فهد العمر ٣- لولوه حسين فهد العمر

أولا : أوصاف العقارات:

أولاً : عقار الوثيقة رقم ١٩٨٦/٨٧٥ والوثيقة الاخيرة حسب الشهادة العقارية ٢٠٠٤/٣٦٣٣ وهو القسيمة ٦٦ بالمنطقة التجارية السادسة ومساحته ١٢٠م٢ حسب الوثيقة .
● عقار النزاع عبارة عن عمارة تجارية كثافة متوسطة تقع على الشارع الجديد (شارع عبدالله السالم) ولها سكتان وجار وهي مكونة من سرداب وأول وثان وسطح، والبناية لها جيران من جهة شارع عبدالله السالم والجهات مكسوة رخاما والتكييف وحدات. الدور الأول عبارة عن معرض واحد مخصص لأجهزة الوكالة الخاصة بالمرحوم. السرداب مخزن مفتوح خاص بأجهزة المعرض والادارة. الدور الأول عبارة عن ورشة وحمام. الدور الثاني خاص بالادارة وهو عبارة عن حمام وتحضير واستقبال وعدد ٤ مكاتب. دور السطح به غرفة وحمام.

ثانياً: عقار الوثيقة رقم ١٩٧٣/١٢٤٢ وهو القسيمة ٥٣ بالمنطقة التجارية السادسة ومساحتة ١٤١م٢ حسب الوثيقة.
● عقار النزاع عبارة عن عمارة تجارية كثافة متوسطة تقع على سكتين ومساحة ولها جار وهي مكونة من دور أرضي وسرداب وأول وثان وحالتها قديمة والواجهات مكسوة سيراميك والتكييف وحدات. الدور الأرضي مكون من عدد ٦ محلات. الدور الأول عبارة عن ١٠ مكاتب وحمام. افاد المفوض عن المدعين أن الريع الشهري للبناية مبلغ شهري وقدره ٣٤٧٥د.ك.

ثالثاً: عقار الوثيقة رقم ١٩٨٤/٤٤١٣ وهو القسيمة رقم ٦٣ بالمنطقة التجارية السادسة ومساحتة ٢٥٥م٢ حسب الوثيقة.
● عقار النزاع عبارة عن عمارة تجارية كثافة متوسطة تقع على شارع و٣ سكك وهي مكونة من دور أرضي وسرداب وأول وثان وحالتها قديمة والواجهات مكسوة والتكييف وحدات. الدور الأرضي عبارة عن عدد ٨ محلات. دور السرداب عبارة عن ١٧ محلا. الدور الأول عبارة عن ١٠ مكاتب وحمام. الدور الثاني عبارة عن ١١ مكتبا وحمام. قرر المفوض عن المدعين أن الريع الشهري للبناية مبلغ وقدره ٧١٦٠ د.ك.
● قام السيد خبير الدراية بتدوين كافة ملاحظاته عن العقار تمهيدا لتقدير قيمته.

رابعاً: عقار الوثيقة رقم ١٩٧٦/١٧٧ وهو القسيمة رقم ١ بالمنطقة التجارية السادسة ومساحته ١٩١م٢ حسب الوثيقة.
● عقار النزاع عبارة عن عمارة تجارية كثافة متوسطة تقع على شارع وسكة وجار ومساحته مكونة من سرداب وارضي وأول وثان والواجهات مكسوة رخاما والتكييف وحدات والبناية حالتها قديمة. الدور الأرضي عبارة عن ٦ محلات. السرداب مكون من ٩ محلات. الدور الأول عبارة عن ٨ مكاتب وحمام. الدور الثاني عبارة عن ٩ مكاتب وحمام. قرر المفوض عن المدعين أن دخل العمارة الشهري مبلغ وقدره ٤٢٩٥ د.ك.

خامساً: عقار الوثيقة المقدمة رقم ١٩٩٠/١٧٥٩(والوثيقة الاخيرة حسب الشهادة العقارية ٢٠٠٢/ ١٠٤٤٣) وهو القسيمة رقم ٢٦ بالمنطقة التجارية الرابعة / سوق المباركية ومساحته ٢٣٠م٢ حسب الوثيقة.
● عقار النزاع عن بناية تجارية كثافة متوسطة تقع على شارع وسكة ولها جارتان وهي مكونة من سرداب وأرضي وأول وثان والواجهات مكسوة رخاما والتكييف وحدات.الدور الأرضي مكون من ١٢ محلا . السرداب مكون من محل واحد. الدور الأول مكون من مكتب واحد. الدور الثاني مكون من ٩ مكاتب. قرر المفوض عن المدعين أن دخل العمارة الشهري مبلغ وقدره ٦١١٠د.ك.

سادساً: عقار الوثيقة المقدمة رقم ١٩٩٤/٥٥١٢ (الوثيقة الاخيرة حسب الشهادة العقارية ١٩٩٨/٨٢٨٢) وهو القسيمة الكائنة بحولي قسيمة رقم ٩ قطعة ٦٢ ومساحته ٢٧٣٦م٢ وذلك حسب الشهادة العقارية المقدمة.
● عقار النزاع عبارة عن عمارة تجارية تقع على تقاطع شارع تونس وشارع بيروت بمنطقة حولي وهي مقابل محافظة حولي ولها شارعان رئيسيان وهما شارع بيروت وشارع تونس وشارعان داخليان وهناك مساحة أمام البناية في جهة شارع بيروت. العمارة مبنية على شكل حرف (L) والجهة الخلفية متروكة أرض فضاء وهناك جار واحد يقع خلف البناية. وهي مكونة من سرداب وارضي وميزانين وأول وثان ولها لولوين من ٣ جهات والواجهات مكسوة بطابوق جيري من الخلف والواجهات الامامية مكسوة برخام وطابوق جيري. الدور الأرضي عبارة عن ٢٧ محلا له سرداب خاص وجزء من الميزانين. العمارة لها ٤ مداخل مؤدية إلى الدورين الأول والثاني وهذان الدوران يشملان عدداً اجماليا ٣١ شقة من ٣ أنواع هناك شقق استديو عبارة عن غرفة وصالة ومطبخ وحمام وشقق غرفتين مكونة من غرفتين وصالة ومطبخ وحمام. قرر المفوض عن المدعين أن الدخل الشهري للعمارة مبلغ اجمالي وقدره ٢٤٦٢٨د.ك.

ثانيا : شروط المزاد:

أولاً : ١- يبدأ المزاد بالنسبة للعقار الكائن بالمنطقة التجارية السادسة قسيمة ١ ومساحته ١٩١م٢ ورقم وثيقة ١٩٧٦/١٧٧ بثمن اساسي مقداره سبعمائة وثلاثة وسبعون ألف دينار كويتي. ٢- يبدأ المزاد بالنسبة للعقار الثاني الكائن بالمنطقة التجارية السادسة قسيمة رقم ٦٣ ومساحته ٢٥٥م٢ ووثيقة رقم ١٩٨٤/٤٤١٣بثمن أساسي مقداره مليون دينار كويتي. ٣- يبدأ المزاد بالنسبة للعقار الثالث الكائن بالمنطقة التجارية السادسة قسيمة رقم ٦٦ ومساحته ١٢٠م٢ ووثيقة رقم ١٩٨٦/٨٧٥ بثمن أساسي مقداره سبعمائة وسبعون ألف دينار كويتي. ٤- يبدأ المزاد بالنسبة للعقار الرابع الكائن بالمنطقة التجارية السادسة قسيمة ٥٣ ومساحته ١٤١م٢ ووثيقة رقم ١٩٧٣/١٢٤٢بثمن أساسي مقداره خمسمائة وثلاثون ألف دينار كويتي. ٥- يبدأ المزاد بالنسبة للعقار الخامس الكائن بالمنطقة التجارية الرابعة قسيمة ٢٦ ومساحته ٢٣٠م٢ ووثيقة رقم ١٩٩٠/١٧٥٩ بثمن أساسي قدره مليون وخمسون ألف دينار. ٦- يبدأ المزاد بالنسبة للعقار السادس الكائن بمنطقة حولي ق ٦٢ ومساحته ٢٧٣٦م٢ ووثيقة رقم ١٩٩٤/٥٥٢١ بثمن أساسي قدره عشرة ملايين وتسعمائة وأربعة وأربعون ألف دينار كويتي.

ثانياً: على كل من يشارك في المزاد أن يقدم للمحكمة خمس الثمن الأساسي على الأقل للعقار الذي يرغب في شرائه وذلك بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان أو نقداً لصالح وزارة العدل إدارة التنفيذ.

ثالثاً: يتحمل الراسي عليه المزاد مصاريف الدعوى وإجراءات البيع ومقدارها ٢٠٠ د.ك (مائتا دينار كويتي) وكذلك أتعاب الخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

رابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد رسوم نقل وتسجيل الملكية.

خامساً: على الراسي عليه المزاد أن يودع كامل الثمن وملحقاته المبينة في البنود السابقة أو خمسه على الأقل في ذات جلسة البيع وإلا أعيدت المزايدة على ذمته، وإذا أجل البيع لاستيفاء بقية الثمن وتقدم مشتر بعطاء جديد يزيد بمقدار العشر عن العطاء الذي اعتمد ولم يسدد صاحبه قيمته بالكامل وقرن العطاء الجديد بإيداع كامل الثمن فإن المحكمة ستعيد فتح باب المزاد في الجلسة التي حددتها لاستيفاء بقية ثمن العقار، وفي هذه الحالة لا يقبل أي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل الثمن وملحقاته.. أما إذا لم يتقدم أحد بمثل هذا العطاء ولم يودع من سبق اعتماد عطائه بقية الثمن فإن المحكمة ستعيد المزاد على ذمته على الفور متخذة عطاءه المعتمد أساساً لهذا المزاد.

سادساً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

سابعاً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: حكم مرسي المزاد قابل للاستئناف طبقاً للمادة ٢٧٧ مرافعات.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية